# ملامح إطار جديد للتعليم فى الدول العربية
## فى ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية

بقلم الدكتور / جمال على خليل الدهشان (*)

**مقدمة :**

يكاد يتفق الجميع أن التعليم فى حياة الأمم ، وفى صياغة مستقبلها له شأن عظيم الخطر بعيد الأثر ، فمن خلاله يتم إعداد أبناء الأمة . منذ مراحل حياتهم الأولى ، لما يرجى منهم فى مستقبل أيامهم ، كما أنه يطبعهم بطابعها الذى تتميز به شخصيتها القومية بين غيرها من الأمم الأخرى ، ولذلك يعد التعليم أثمن رأس مال لحياة الأمة ، وأمضى سلاح تواجه به الزمن وتحدياته .

ومن هنا فعندما يفكر المجتمع العربى المعاصر فى المستقبل ، وهو يقف على مشارف القرن الحادى والعشرين ، يبرز التعليم كأداة استراتيجية رئيسية لتحديد ملامح هذا المستقبل وصورتها التى نريدها لا صورتها التى تفرض علينا ، فالتعليم بطبيعته عملية مستقبلية على المدى القريب أو البعيد ، فالتلميذ الذى يتعلم فى أولى مراحل التعليم الآن ، سوف يكون فى بداية القرن القادم قد أعد بطريقة سليمة أو خاطئة كمواطن عربى يعيش فى القرن الحادى والعشرين [١] ، أى أننا لن ندخل القرن القادم دخولاً حقيقياً واعياً ، إلا إذا توافر لنا نظام تعليمى يتناسب مع متطلبات هذا القرن [٢] .

من ناحية أخرى فإنه إذا كانت التنمية فى الوقت الراهن مطمح تسعى إلى تحقيقه الدول العربية والإسلامية ، وشعاراً يرفع فى كل مناسبة ، وأملاً تسعى إلى تحقيقه ، وقضية قومية تحشد من أجلها جهود جميع أفراد المجتمع ، وتتولاها كافة مؤسساته ووكالاته ، فإن التربية تحظى من بينها بدور مميز فى أحداث تلك التنمية واستمراريتها ، اضافة إلى أنها مؤشر من مؤشراتها باعتبارها إحدى الحاجات الأساسية التى تحققها التنمية [٣] ، فتنمية رأس المال البشرى ( من خلال التعليم ) أصبحت جزءاً لا يتجزأ ودعامة رئيسية من دعامات التنمية الشاملة [٤] ، خاصة مع التحول فى مفهوم التنمية ،

(*) أستاذ أصول التربية المساعد بكلية التربية - جامعة المنوفية .

حيث لم يعد التركيز على العوامل المادية فقط ، ولكن برز مفهوم جديد للتنمية يتمحور حول الإنسان وحول قدراته الإبداعية ، وأصبحت العوامل الاجتماعية والثقافية معترفاً بها كعوامل فعالة وكنتائج نهائية للتنمية فى آن واحد (٥)

إن تنمية الثروة البشرية تقع فى موقع القلب من أى عملية تنموية شاملة ، وبدون تنمية هذه الثروة البشرية ، لن يكون علاج مشكلات التنمية إلا سطحياً زائفاً ، وفوق هذا وذاك فإنه لا علاج لأزمة المجتمع العربى المعاصر بتمامها إلا عن طريق تجويد الإنسان العربى ، وتجويد إعداده ، والارتفاع بطاقاته الخلاقة المبدعة (٦) ، فلا تحديث بدون تربية تتفق وتحديات العصر ، فتحديث التربية العربية وعصرنتها هو المدخل الرئيسى لتحديث الإنسان العربى الذى يضطلع بمهمة التعامل الرشيد مع تحديات الحاضر وأزماته ، وكشف اتجاهات المستقبل ليستطيع الحياة فى عالم الغد ، لا يتكيف معه فقط ، بل يؤثر فيه ويمارس فيه إرادته (٧) .

إن واقع التعليم فى الوطن العربى ، رغم إنجازاته الكثيرة ، فى حاجة دائمة إلى المراجعة ، بل لعله على حد تعبير البعض بحاجة إلى ثورة تعليمية (٨) . فى فلسفته ونظمه وأساليبه ، لاستشراف آفاق المستقبل والتوافق معها ، ضماناً لإقامة نظام تعليمى ينشئ المستقبل ويوجهه ، بدلاً من نظام ينتظر أحداث المستقبل لكى يلهث وراءها بعد حدوثها فى محاولة للتكيف معها (٩) .

والواقع أن التوجه المستقبلى للتعليم يواجه بمجموعة كبيرة من التحديات أو المطالب تعكس نبض العصر وتطلعاته ، وإذا لم يتم وضعها فى الاعتبار ، فشل فشلاً ذريعاً فى مهمته (١٠) ، هذه التحديات والمتغيرات الآنية والمستقبلية تتنوع ما بين تحديات موجودة بالفعل . وتحديات من المتوقع حدوثها ، فهى مازالت تتجمع وفى سبيلها للتشكل والتبلور ، وتحديات أخذت طريقها إلى التشكل بالفعل (١١) .

وانطلاقاً من ذلك فإن محاولة فحص أو تأمل واقع التعليم فى الوطن العربى ، والبحث عن أفضل الطرق لتطويره استجابة لمتطلبات القرن القادم ، تفرض علينا ضرورة تأمل المستقبل ومحاولة استكشاف معالمه عالمياً وإقليميا ومحلياً ، ومدى انعكاسها على النظام التعليمى فى كافة جوانبه ، ثم دراسة أهم معالم واقع التعليم فى الوطن العربى ،

وكيفية الارتقاء به لمواجهة هذه التحديات الآنية والمستقبلية ، ولذلك سوف تسير خطة هذه الدراسة وفق الخطوات التالية :

**أولاً** : المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية وانعكاساتها على النظام التعليمى .

**ثانياً** : واقع التعليم فى الدول العربية ودواعى تطويره .

**ثالثاً** : ملامح إطار جديد للتعليم فى الدول العربية فى ضوء المتغيرات والتحديات المستقبلية .

## أولاً : المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية وانعكاساتها على النظام التعليمى :

إن تأمل الأدبيات المعنية بمطالعة المستقبل يكشف عن أن العالم ، وعالمنا العربى جزء منه ، يشهد تحولات أساسية وعميقة تنال كل مكوناته ، وتقوده إلى انبعاث عصر جديد ، أطلقت عليه مسميات عديدة من بينها عصر ما بعد الصناعة ، هذا العصر مهد بقدومه إلى تصاعد أو ظهور ثورات وتحولات كبرى فى المجتمعات بصفة عامة لعل من أبرزها .

١ - **ثورة التكتلات الاقتصادية أو الاتجاه نحو العولمة** Globali Zation : والتى يتمثل جوهرها فى الطفرة الكيفية الحالية فى الاتصال بين البشر ، والاعتماد المتبادل بين الجميع والتأكيد على ما يسمى الشراكة الكونية ، فهى ثورة ترتبت على الإدراك العميق بأن العالم لن تتسنى إدارته بوصفه أجزاء متناثرة بل كوحدة واحدة متكاملة (١٢) ، بل إنه لم يعد بإمكان أى دولة منفردة مهما تكن أن تستغنى عن غيرها من الدول الأخرى ، إما لحاجتها إلى استثمارات أو إلى أسواق لمنتجاتها ، فالتعاون الدولى وتشابك المصالح أصبح له دور هام فى توجيه الاقتصاد العالمى ، فالصناعة الحديثة أصبحت عالمية بطبيعتها سواء فى توجهها نحو السوق العالمى أو فى نشاطها الإنتاجى واعتمادها المتزايد على مستخدمات الإنتاج من مختلف أجزاء العالم ، بل إن اتجاهات العالمية امتدت نحو توحيد وتنميط المواصفات العالمية أو المقاييس القنية Iso gooo ، وجاء إنشاء منظمة التجارة العالمية لاتفاقيات الجات لتأكيد هذا الاتجاه لتنظيم المعاملات الدولية فى مجال تجارة السلع والخدمات

والاستثمار والملكية الفردية وإضافة إلى الدور الذى يلعبه كل من صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى فى توجيه السياسات الاقتصادية والمالية لعدد من الدول الصغيرة والمتوسطة (١٣) .

ولقد ساعد على ذلك الاتجاه ما شهده العالم من تطور هائل فى وسائل الاتصال حيث بات البعض يتحدث عن القرية العالمية Village Global فى إشارة إلى التفاعل المباشر بين أرجاء العالم فى كل لحظة وآن ، ولقد نتج عن ذلك سيطرة بعض عناصر الثقافة العالمية ، وسعى بعض الدول المتقدمة ، بصورة مباشرة وغير مباشرة ، إلى نشر ثقافاتها وإلباسها ثوب الحضارة الإنسانية المعاصرة ، وكان من نتائج ذلك اندثار ثقافات محلية أو ضياع بعض عناصر ثقافات محلية أو صراع بين ثقافات وقوميات وعصبيات ، صاحب ذلك مشكلات منها ظاهرة الاغتراب بين الشباب والبحث عن الهوية الذاتية الثقافية (١٤) .

**فى ضوء كل ذلك فإن على النظام التعليمى أن يسعى إلى :**

- المحافظة على الذاتية أو الهوية الثقافية للمجتمع دون انعزال عن الحضارة المعاصرة ، وذلك من خلال الاهتمام بتدريس اللغة القومية بجانب الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية وهو ما يسهم فى جعل الخريج متصلاً بالثقافة العالمية ومنتمياً لوطنه وثقافته .

- الاهتمام بعوامل الجودة فى أنظمة التعليم المختلفة ، من خلال تحديد مجموعة من الإجراءات لضمان تحقيق التعليم لمستويات متميزة تقترب من المستويات العالمية .

- العمل على تحقيق مزيد من الاتصال والتعاون بين المؤسسات التعليمية على مختلف المستويات الإقليمية والعالمية من أجل تبادل الخبرات وتقليل الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية .

- تغيير طرق التعليم تغييراً جذرياً كى تقوم على الحوار والنقاش ، فيدرب الطلاب والمعلمون على ممارسة النقد والتحليل والربط والاستنتاج ، فهذا هو السبيل إلى أن يقفوا أمام ما يتلقونه من مصادر البث الإيدولوچى موقفاً ناقداً ، بحيث لا يتقبلون أى شيء على ما هو عليه ، وإنما لابد من المقارنة والموازنة (١٥) .

٢ - **ثورة المعلوماتية** Informatics [١٦] : وقد تمثلت هذه الثورة فى استخدام الحاسبات الإلكترونية فى حفظ المعلومات وانتقالها فى كافة القطاعات والمؤسسات المجتمعية وقد أحدثت هذه الثورة تغيرات جذرية ليس فقط فى مجال القطاعات التقليدية ، بل أنها أدخلت ثورة فى الإنتاج الصناعى ، امتدت أثارها إلى قطاعات النظام الاقتصادى العالمى فجعلته فى الوقت نفسه مرتبطاً ببعضه البعض من خلال شبكات عالمية متكاملة للتجارة وأسواق لرؤوس الأموال المصاحبة لها [١٧] ، فالأصول المالية لم تعد تتداول فقط بشكل مادى فى البورصات وإنما أصبحت تنتقل عبر شبكات الحاسبات الإلكترونية من دولة إلى أخرى فى لمح البصر ، ومن عملة إلى أخرى بمجرد ومضة كهربائية أو نبضه الإلكترونية فى شكل فاكس F. Mail أو غير ذلك عبر وسائل الاتصال الحديثة ، وذلك دون تدخل من السلطات النقدية ، أو حتى دون معرفتها ، فشبكة الإنترنت Internet تمثل الآن وسيلة جديدة لا مركزية للتخاطب والتحاور بين الأفراد والمؤسسات خارج الحدود وعبر القارات ، وعن طريقها لا يتم فقط تداول المعلومات والمعرفة والمراسلات ، بل أصبحت سوقاً للتعاقد بين البائعين والمستثمرين من مختلف بقاع العالم [١٨] .

وأمام هذا التحدى أصبح من الضرورى إعادة النظر فى نظمنا التعليمية بما يتفق وعصر المعلومات سواء تعلق الأمر بالأهداف أو المناهج وطرق التدريس أو المعلم ودوره ، إضافة إلى الإدارة التعليمية والتخطيط التربوى ، بحيث يسهم النظام التعليمى بصورة أساسية - فى تدريب الطلاب على التعامل مع مصادر المعلومات المتعددة ، كالمراجع ودوائر المعارف ، وبنوك المعلومات العلمية والتكنولوجية ، مع الاهتمام بالدراسات التكنولوجية ، والتخصصات البينية التى تجمع بين أكثر من تخصص [١٩] ، بما يتفق والتطورات السريعة فى طبيعة المهن فى مجال العمل .

٣ - **ثورة الانفجار المعرفى** : حيث شهد العصر الحالى ، وسيشهد القرن القادم تطوراً هائلاً فى المعارف كمًا وكيفًا ، مقارنة بحجم ونوع المعرفة فى العصور السابقة . يدل على ذلك الكم الهائل من المجلات والدوريات العلمية فى شتى ضروب المعرفة ، عدد الكتب والمطبوعات التى تصدر كل يوم ، والكم الهائل من النظريات العلمية فى كل تخصص ويقدر بعض المهتمين بالدراسات المستقبلية أن حجم المعرفة سيتضاعف كل

سبع سنوات ، أى أن حجم التراكم فى هذه المعرفة خلال السنوات القليلة المتبقية من هذا القرن مثلاً ، ستكون متساوية أو تزيد عما تراكم من معرفة إنسانية منذ بداية التاريخ البشرى [٢٠] ، كل هذا أدى إلى ظهور العديد من الاكتشافات والابتكارات ... وغيرها من تطبيقات العلم والتى أحدثت تغيراً واضحًا فى كيفية المعرفة الإنسانية ، بل وفى الحياة الإنسانية كلها ، وقد أدى ذلك إلى :

- إلغاء الفكرة القائلة بأن الإنسان يستطيع أن يمضى سنوات حياته بزاد محدد من المعرفة، والبحث عن صيغ جديدة للتعليم المستمر والمفتوح تتيح للأفراد فرص الالتحاق به طوال حياتهم ، وبما يمكنهم من مواكبة وملاحقة هذا التزايد المعرفى الهائل .

- ظهور تخصصات وعلوم جديدة ، استدعت فى بعض الأحيان إنشاء مؤسسات ومعاهد تعليمية جديدة تتصدى لدراستها وتخريج المتخصصين فيها ، وإعادة النظر فى الهياكل والنظم التعليمية بما يسمح بإزالة الحواجز بين الأقسام العلمية الجامعية ( مثلاً ) ، وبين العلوم الأساسية والعلوم الإنسانية ، ليحل محلها أنماط من العلاقات تتيح التكامل بين ضروب المعرفة فى مواجهة مشكلة معينة ، أو وضع تنظيم اقتصادى واجتماعى معين [٢١] .

- إن مهمة التعليم لم تعد هى تحصيل المعارف فى المقام الأول ، بل تنمية مهارات الحصول عليها وتوظيفها ، بل وتوليد المعارف الجديدة ، وربطها بما سبقها ، ولا نعنى بذلك إهمال مادة التعليم بل نقصد به ضرورة التركيز على الأفكار الرئيسية والمفاهيم الأساسية للمادة التعليمية دون الحشو والتفاصيل [٢٢] ، فهذا الكم الهائل والمهول من المعرفة يحتاج إلى تنظيم سريع ومستمر لمن يريد أن يستخدمه .

٤ - **ثورة الديمقراطية** : والتى تمثلت فى اتساع دائرة الديمقراطية ، والتوجه نحو إلغاء احتكار الحزب الواحد للسلطة ، لتقوم على التعددية الحزبية ودعم الحريات الأساسية والمشاركات الشعبية [٢٣] ، فالمجتمعات البشرية فى أغلب دول العالم تسعى إلى مزيد من المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى إدارة مقدرات حياتها ، وهى فى ذلك تحرص على الحصول على حقوقها فى الحرية والتعليم والعمل والصحة ... وغيرها .

هذا الأمر يفرض على النظم التعليمية أعباء جديدة تتمثل فى فتح أبواب مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية لتعليم الجماهير العريضة ، ولمواكبة زيادة الطلب الشعبى على التعليم ، وتحقيق شعار التعليم للجميع ، ليس فقط على مستوى التعليم الإلزامى والأساسى ، ولكن أيضاً على مستوى التعليم العالى والجامعى ، مع الاهتمام بتقديم هذه الخدمات من خلال أنماط وبدائل ليست حكراً على الإطار المؤسس التقليدى ، بما يتفق وأصحاب الظروف الخاصة ، مثل التعليم عن بعد ، التعليم المفتوح ، تعليم الكبار ، محو الأمية ... وغيرها من الصيغ التعليمية الجديدة ، ولعل هذا الطلب المتزايد على التعليم يتطلب زيادة الموارد المالية المخصصة للإنفاق على التعليم ، من خلال زيادة الموارد الحكومية المخصصة للتعليم ، والبحث الدؤوب عن مصادر بديلة أو إضافية لتمويل التعليم تعتمد على التمويل الشعبى ، مع الحرص على ترشيد بنود الإنفاق ، واستخدام الموارد المالية الاستخدام الأمثل من خلال العمل على استحداث صيغ جديدة للتعليم تعتمد على أساليب تكنولوجية رخيصة بالقياس إلى الأعداد الكبيرة المستفيدة منها (٢٤) .

٥ - **ثورة الطموحات الكبيرة** : فقد ارتبط بتلك الثورات التكنولوجية والمعلوماتية ... وغيرها ، ثورة أخرى نفسية قد لا تقل عمقاً وتأثيراً ، وهى ثورة التطلعات والطموحات الكبيرة ، خاصة مع توارى الحدود السياسية والجغرافية بين الدول ، واختفاء الفوارق الحادة بين الريف والحضر « وخروج المرأة فى مجالات العمل وسعيها نحو الحصول على حقوقها السياسية والتعليمية وفق الشرع الإسلامى » فالجميع يتطلع إلى مستويات المعيشة ، وظروف الحياة فى الدول الأكثر تقدماً ، ويأمل فى أن يصل - وبأسرع وقت - إلى المشاركة فى مثل هذه المستويات المعيشية ، وبقدر ما فتحت « ثورة التطلعات » الأمل نحو المستقبل بقدر ما أثارت - وخاصة فى معظم الدول النامية - الشعور بالإحباط واليأس نتيجة العجز عن ملاحقة هذه المستويات العالية لظروف المعيشة (٢٥) .

وقد ترتب على هذه الثورة مزيداً من الطلب على التعليم وخاصة تعليم المرأة وبعض الفئات التى كانت محرومة من فرص التعليم ، بعد زيادة اقتناع الناس بالتعليم ورغبتهم فيه وإقبالهم عليه ، إضافة إلى الاهتمام بعوامل الجودة فيه مثل تقليل كثافة وإطالة العام الدراسى ، واليوم الدراسى ، والاهتمام بالمبانى المدرسية والوسائل التكنولوجية ، مع تزايد الاهتمام بالدراسات التطبيقية والتكنولوجية فى التعليم الثانوى

والعالى ، وغير ذلك من الأمور التى عادة ما تزيد تكلفة التعليم ، وتتطلب مزيداً من الاستثمارات المخصصة له [٢٦] .

**ثانياً : واقع التعليم فى الدول العربية ومشكلاته :**

مهما تنوعت مؤسسات التعليم فى البلاد العربية ، فإن الخيط الرئيسى الذى ينظمها هو تقسيم عملية التعليم إلى عدة مراحل رئيسية هى :

١ - التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة .

٢ - مرحلة التعليم الابتدائى وهى من ٦ - ١١ سنة فى معظم الأقطار العربية .

٣ - مرحلة التعليم الإعدادى أو المتوسط وهى من ١٢ - ١٤ سنة ، وتضم أحيانا إلي مرحلة التعليم الابتدائى فيطلق عليها مرحلة التعليم الأساسى ، وتعتبر الحلقتان إلزامية إلزاماً على أولياء الأمور بإرسال أبنائهم وبناتهم للتعليم ، وإلتزاما من قبل الدولة بتوفير فرص التعليم لمن هم فى سن هذه المرحلة .

٤ - مرحلة التعليم الثانوى وهى من ١٥ - ١٧ سنة ، وتضم إليها أحياناً مرحلة التعليم الإعدادى ليشار إليها على أنها المرحلة الثانوية .

٥ - مرحلة التعليم العالى أو الجامعى وهى تمتد من ١٨ - ٢٢ سنة .

هذه المراحل والمستويات قد تزيد أو تنقص سنة أو أكثر حسب نظام التعليم فى قطر معين . وفيما يلى بعض التفصيل عن واقع كل مرحلة من هذه المراحل :

( أ ) **مرحلة ما قبل المدرسة :** والتى تعرف بمرحلة الحضانة ورياض الأطفال وهى تتعلق بالتعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة ، وتعتبر هذه المرحلة أكثر مراحل التعليم إهمالاً فى البلاد العربية إما لقلة الوعى بأهميتها ، بسبب التخلف الاجتماعى أو بسبب ضخامة المسئوليات التعليمية وقلة الموارد المتاحة ، أو بسبب النظرة التقليدية إلى المرأة بما يحول بينها وبين العمل خارج المنزل [٢٧] ، ولعل اعتبار التعليم الإلزامى ابتداء من سن السادسة هو بداية مسئولية الدولة ، هو الذى صرف النظر عن إعطاء هذه المرحلة أولوياتها التى تستحقها فى ضوء ما يؤكده علماء النفس والتربية من تأثير التعلم الصحيح والتنشئة السليمة فى السنوات الأولى من حياة الطفل [٢٨] .

والواقع أنه مع إدراكنا للجهود المبذولة فى تحسين عملية التنشئة فى مؤسسات الطفولة المبكرة من حيث إعداد المشرفات المربيات ، ومن أساليب التنشئة وأدواتها ، إلا أن الغالبية العظمى منه ما تزال دون الحدود الدنيا المقبولة فى تربية الطفولة فى هذه المرحلة ، ويتمثل ذلك فى انخفاض الكفاية المهنية للمشرفات وفقر البيئة المؤسسية بل وعدم صلاحيتها على الإطلاق فى كثير من الحالات ، كما أن نسبة الأطفال الملتحقين بدور الحضانة ورياض الأطفال لا تتجاوز ٢,٥ ٪ من مجموع الأطفال فى الفئة العمرية من ٣ - ٥ سنوات فى الوطن العربى وفق إحصاءات عام ١٩٨٥ وهى نسبة ضئيلة جداً بكل المعايير ، وتتفاوت الأقطار العربية فى معدلات الالتحاق فى هذه المؤسسات بين ٢ ٪ و ١٥ ٪ [٢٩] ، إضافة إلى أن العناية بهذه المرحلة مكثفة فى العواصم والمدن [٣٠] .

وقد بدأت قضايا الطفولة بما فيها التعليم قبل المدرسى منذ سنوات قليلة تحتل اهتمامًا خاصًا على أعلى مستويات المسئولية والقرار ، من هذا القبيل فى مصر إعلان العشر سنوات (١٩٨٩ - ١٩٩٩) عقداً لحماية الطفل المصرى ورعايته ، وإنشاء المجلس القومى للطفولة والأمومة ، وعلى المستوى القومى المجلس العربى للطفولة والتنمية ، إضافة إلى التوسع فى إنشاء كليات رياض الأطفال وشعبة للطفولة بكليات التربية ، لإعداد المعلمات للعمل فى مؤسسات الحضانة ورياض الأطفال .

(ب) **مرحلة التعليم الابتدائى ، المستوى الأول** : وتعرف أحياناً بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى ، وهى تمتد إلى ست سنوات فى معظم الأقطار العربية ، وقد تمتد إلى نهاية المرحلة الإعدادية ( الحلقة الثانية ) وتعتبر هذه المرحلة الحد الأدنى من حق الإنسان فى التعليم ، ولذلك فهى مرحلة إلزامية وحقاً إنسانياً فى التعليم لكل من الجنسين ، حيث يفترض فيها أن يسيطر المتعلم خلالها على مهارات المعرفة الأساسية من قراءة وكتابة وحساب وأن يتعرف على القدر الضرورى من ثقافة المواطنة التى يدرك من خلالها حقوق وواجبات الإنتماء الوطنى والإنسانى ، وأساليب التوصل والتفاعل المثمر مع مجتمعه وبيئته، ومن ثم فإن حرمانه من هذا الحق ، يعد استلاباً لحق من حقوقه الإنسانية ، وإنكاراً للوفاء بحاجة من حاجاته المجتمعية [٣١] . ويشير واقع تمتع الإنسان العربى بهذا الحق ( وفق مؤشرات معدل الالتحاق الخام، معدل الالتحاق الصافى، معدل التسرب والرسوب ) إلا أنه رغم النمو المتزايد فى استيعاب أطفال الفئة العمرية من (٦ - ١١) فى المدرسة

الابتدائية ، فإن حوالى ٢٠ ٪ من الأطفال فى هذه الفئة العمرية خارج المدرسة الابتدائية وفق إحصاءات عام ١٩٩٠ (٣٢) ، وأنه يتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى ١٥ ٪ فى عام ٢٠٠٠ (٣٢) ، كما يشير الواقع أيضاً وفق أحد البيانات الواردة فى بعض المراجع ، أن متوسط معدل التسرب خلال الفترة ٨٥ - ١٩٨٧ فى الوطن العربى قد بلغ حوالى ٢٧ ٪ وهذا المعدل يتفاوت بين صفوف الدراسة ، الريف والحضر ، وبين مختلف الشرائح الاجتماعية - وهى نسبة تمثل هدراً كبيراً ينبغى تداركه (٣٤) ، والتغلب عليه باعتباره مؤشراً على انخفاض الكفاية الداخلية لنظام التعليم فى الدول العربية .

وإذا كانت معدلات الالتحاق والتسرب مؤشرات للجانب الكمى من التمتع بحق التعليم فى المرحلة الإلزامية ، فإنه مما لا يقل أهمية عنه التعرف على الجانب الكيفى من التعليم فى هذه المرحلة من حيث قدرة التعليم فى هذه المرحلة على الوصول بالمتعلم إلى المستوى المطلوب من هذه المرحلة الذى يجعله قادراً على متابعة التعليم فى مستويات متقدمة ، وتحقيق أهداف التعليم فيها .

وتعتبر النسب السابقة لمعدلات الالتحاق والتسرب فى التعليم الابتدائى من أهم المصادر الدائمة والمستمرة لتخريج الأميين والأميات فى الوطن العربى ، ومالم تتخذ السياسات التربوية العربية أساليب جديدة لاستيعاب كافة الأطفال الملزمين ، مع زيادة قدرة المدرسة على الاحتفاظ بالتلاميذ واستبقائهم إلى نهاية سنوات هذه المرحلة التعليمية ، فلن يتم القضاء على مشكلة الأمية مهما كان حجم الجهود المبذولة لمكافحتها .

والواقع أن انتشار الأمية يجسد إنكاراً أو سلباً لحاجات الإنسانية فى عالم الغد ، ورمزاً واضحاً من رموز التفاوت الطبقى ، ومبرراً لقيام النظم غير الديمقراطية وتزيف وعى الجماهير الأمية وتضليلها عما يتم على أرض الواقع العربى (٣٥) ، وعائقاً لتطبيق فلسفة التعليم المستمر .

وإذا كانت الدول العربية قد قطعت على نفسها التزاماً بالعمل على تعميم التعليم الابتدائى ، وتخفيض معدلات الأمية بين الراشدين (مع تحديد فئة العمر المناسبة لكل بلد) إلى النصف من مستواها ، خلال الفترة من ١٩٩١ وإلى حلول عام ٢٠٠٠ ، خلال المؤتمر العالمى حول التربية للجميع ( جوتيين - تايلاند - ٥-٩ مارس ١٩٩٠ ) (٣٦) ، فإن

الواقع والدراسات المتعلقة بهذه المشكلة تؤكد استحالة تحقيق هذا الهدف ، وأن الدول العربية تبحث الآن فى موضوع إبعاد سنة الهدف إلى عام ٢٠٢٥ (٣٧) ، كما تشير دراسة أخرى إلى أن إنقاص نسبة الأمية فى عام ٢٠٠٠ إلى نصف ما كانت عليه فى عام ١٩٩٠ ، لن يتحقق فى بعض الدول العربية إلا فى العقد العاشر من القرن الحادى والعشرين (٣٨) .

**والسؤال :** هل يمكن للدول العربية أن تتفاعل مع ما سبق عرضه من ثورات علمية واجتماعية ، وأكثر من نصف سكانها لا يجيدون التعامل أو السيطرة على أهم مفاتيح المعرفة والدراية ، ألا وهى مهارات القراءة والكتابة والحساب ؟ أليس ذلك تحدياً يستوجب ضرورة البحث عن أطر جديدة لتطوير التعليم فى الدول العربية ؟

(حـ) **مرحلة التعليم الثانوى :** المستوى الثانى ، جرت الإحصاءات الدولية على اعتبار أن المرحلة الإعدادية / الوسطى ( الحلقة الثانية من التعليم الأساسى ) والثانوية تمثلان المستوى الثانى فى التعليم ، ويضم التعليم الثانوى العام والتعليم الفنى والتقنى ومعاهد المعلمين ، وتشير الإحصاءات إلى أن القيد الصافى فى هذا المستوى أوشك أن يتضاعف فى عام ١٩٩٠ ( ١٥,٥ مليوناً ) بعد أن كان ( ٨,٥ مليون ) عام ١٩٨٠ ، وأن ٤٧ ٪ من الفئة العمرية المناظرة لهذا المستوى ( ١٢ - ١٨ سنة ) فى الوطن العربى كانوا فى عام ١٩٩٠ خارج مدارس هذا المستوى ، وتشير بعض التقديرات إلى الاستيعاب فى هذا المستوى سوف يرتفع فى عام ٢٠٠٠ إلى ٦٤٪ من الفئة العمرية المناظرة له فى الدول العربية (٣٩) .

والواقع أن التعليم فى هذا المستوى يمثل استمراراً لاكتساب مزيد من رصيد الثقافة المشتركة بما يمكن الفرد من الإلمام بحقوقه وواجباته ، كما أنه يهيئ الفرد أما لاكتساب مهنة أو حرفة معينة تمكنه من الدخول إلى سوق العمل ، أو على الأقل تهيئته لاكتساب تلك المهنة أو الحرفة من خلال نوع من التدريب ، هذا فضلاً على إعداده لمتابعة الدراسة فى التعليم العالى (٤٠) ، إضافة إلى ما تؤكده بعض الأدبيات من أن هذا التعليم يسهم بدرجة أكبر مما يسهم به التعليم الابتدائى والتعليم العالى فى تقريب التباينات فى توزيع الدخول (٤١) .

وإذا كان التعليم الفنى والمهنى يمثل أحد فروع المرحلة الثانوية أو فرعاً موازياً لها فى معظم الأقطار العربية ، وله أقسام رئيسية زراعية وصناعية وتجارية بهدف تخريج العامل الماهر ، فإن نسبة الملتحقين به مقارنة بنسبة الملتحقين بالثانوى العام لاتزال متدنية، وأن التحسن فى معدلات الالتحاق به ما تزال متدنية بالنسبة للاحتياج من هذه الفئة اللازمة للكفاية الإنتاجية العالية فى مجال السلع والخدمات ، إضافة إلى أن تعليم الفنيين أو التقنيين فى معاهد تكنولوجية أو بولتكنيكية يكاد يكون محدوداً جداً ، رغم أن هذه الفئة هى عماد التقدم التكنولوجى . ومقتصراً على ميادين ومهارات تقليدية فى المدارس والمعاهد الزراعية والصناعية والتجارية ، رغم الجهود المبذولة فإن تخصصاته وآفاقه لا تتمشى مع الاحتياجات المتطورة والمتزايدة لمختلف قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطور التكنولوجى فى الوطن العربى [٤٢] .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه إذا كانت مشكلة التعليم الابتدائى فى الدول العربية تمثل مشكلة كمية فى المقام الأول ، ونوعية فى المقام الثانى ، فإن مشكلة التعليم التقنى والمهنى هى مشكلة كيفية بالدرجة الأولى وكمية بالدرجة الثانية ، ومن ثم فإن الحاجة ماسة إلى مراجعة أساسية لموقعه وأهدافه وأساليبه ومجالاته ، ومع هذا التطور النوعى للتعليم التقنى وتركيباتها الوظيفية، والتى يمكن أن تفرضها تحديات القرن القادم ومتطلباته [٤٣].

( د ) **التعليم العالى والجامعى :** المستوى الثالث ، يلتحق بالتعليم العالى والجامعى غالباً الشباب من الفئة العمرية ١٨ - ٢٣ وأحياناً من ١٨ - ٢٤ سنة حسب طول سنوات الدراسة المقررة لاستكمال التخصص المطلوب وعلى العموم فإن فئة العمر التى تنسب إليها كفئة وسطية هى ما بين ٢٠ - ٢٤ سنة .

وتشير الإحصاءات إلى أنه قد حدث تطور واضح فى معدل الالتحاق بالتعليم العالى والجامعى فى الوطن العربى ، حيث زادت معدلات الالتحاق من ٥,٥٪ عام ١٩٨٥ إلى ١٢,٣٪ عام ١٩٩٠ ، ومن المتوقع أن تصل إلى ١٥,٧٪ عام ٢٠٠٠ وذلك بالنسبة للفئة العمرية المناظرة . كما أشارت هذه الإحصاءات [٤٢] - أيضاً إلى مدى التفاوت بين الأقطار العربية فى معدلات الالتحاق بالتعليم العالى والجامعى ، فبينما وصل معدل الالتحاق إلى حوالى ٣٨٪ فى الأردن ٢٧٪ فى لبنان ٢١٪ فى مصر ١٩٪

فى قطر ١٧٪ فى سوريا ، بلغ هذا المعدل ٤ ,٠٪ فى موريتانيا ٢٪ فى السودان ، فى حين بلغت هذه النسبة فى الفترة من ٨٦ إلى ١٩٨٨ فى الولايات المتحدة الأمريكية ٥٩ ,٦٪ ، ولم تتجاوز فى السعودية الغنية ١٣ ,٥٪ ، وفى إسرائيل ٣٢ ,٦٪ .

وهو ما يشير إلى أن معدلات الالتحاق بالتعليم العالى والجامعى لازالت أقل بكثير من هذه المعدلات فى الدول المتقدمة ، بما يمكن ان يحول دون تحقيق شعار التعليم العالى للجميع ، أو هدف ديمقراطية التعليم الجامعى .

والواقع أن التعليم العالى والجامعى فى الدول العربية يعانى من مشكلات عديدة أشارت إليها دراسات عديدة ، ولعل من أبرز هذه المشكلات .

١ - إنعدام التوازن بين فروع وتخصصات التعليم الجامعى العربى . فعدد الطلاب فى كليات العلوم الإنسانية - الأداب ، الحقوق ، التجارة - يفوق بكثير عدد طلاب الكليات العلمية كالطب والعلوم والهندسة ، وهو ما يحول دون الاستجابة لاحتياجات البلدان العربية ، التى تعانى نقصاً من الاختصاصيين فى الطاقة والالكترونيات وغيرها من التخصصات التكنولوجية والطبية ، مما يحول دون تأمين التوازن الضرورى لتلبية احتياجات العمل والإنتاج وإعداد الاختصاصيين الذين تحتاجهم السوق المحلية (٤٥) .

٢ - الاختلال فى التوزيع الجغرافى لمؤسسات التعليم العالى ، فغالبية مؤسسات التعليم العالى فى الوطن العربى مؤسسات حضرية ، يتم إنشاؤها وتطويرها فى المدن والمواقع التى تتميز بكثافة سكانية عالية ، وأن حركة إنشاء هذه المؤسسات فى المناطق الريفية والنائية لازالت هامشية ، بل تكاد تكون معدومة فى بعض الأحيان ، هذا الاختلال فى التوزيع الجغرافى يؤدى إلى حرمان هذه المناطق من الخدمات التى تقدمها هذه المؤسسات ويزيد من حدة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين سكان الريف والحضر ... غيرها (٤٦) .

٣ - غلبة الطابع النظرى على التعليم : فالتعليم العالى فى الوطن العربى يغلب عليه الطابع النظرى الذى يهتم بالحفظ والتلقين ، دون الاهتمام بالتطبيقات العملية ، فالطلاب يكتفون فى مجال التعليم الجامعى بالدروس والمحاضرات الإلقائية ، التى

تملى عليهم أحياناً أو توزع مطبوعة أحياناً أخرى ، ففى ظل الأعداد الكبيرة فى بعض الجامعات العربية ، وفى غياب المختبرات وخلو المكتبات من المؤلفات المرجعية، والوثائق الضرورية للبحث أو المعدة لاستكمال الأعمال التطبيقية والدروس النظرية ، يتخرج الطالب وفى إعداده وثقافته ثغرات عديدة ويكون غير قادر على القيام بعمل جدى فى المجالات التطبيقية لتخصصه ، هذا بالإضافة إلى أن مناهج التعليم لا تعكس مشكلات المجتمع ، بل إنها غريبة عن الاحتياجات المحلية ، وقد نسخت عن المناهج المدرسية منذ سنوات فى الجامعات الأجنبية ، وعندما أدخلت عليها أحياناً بعض التعديلات التى لم تمس جوهرها ، أدى ذلك إلى تشويهها ، ومضاعفة عيوبها وثغراتها وابتعادها عن المستوى المنشود (٤٧) .

٤ - سوء اختيار أعضاء هيئة التدريس وقصور تدريبهم : فانتقاء الأساتذة فى معظم مؤسسات التعليم العالى العربية ، لا يأخذ فى الاعتبار سوى الشهادات والألقاب دون الالتفات إلى سائر الصفات التى يتميز بها المدرس الجيد ، فحيازة شهادة عليا ، وإن كانت شرطاً ضرورياً ، لا تكفى لتجعل من حاملها أستاذاً جامعياً صالحاً . إضافة إلى أن غياب الدورات التدريبية ، وفقدان الاتصالات المنهجية المنظمة ، وتبادل الخبرات بين الجامعات العربية ، وعدم توفر المعلومات حول الوضع الدولى الراهن ، وعدم تبنى مبدأ الثواب والعقاب ، كل ذلك يجعل من الأستاذ شخصاً مستقلاً فى نشاطه عن الجامعة التى يدرس فيها ، منفرداً فى طرائقه وآرائه بالنسبة إلى التوجه العام للجامعة ، هذا من شأنه أن ينتج طلاباً لا يعرفون كيف ينظمون المعلومات المقدمة لهم وصولاً إلى تفكير منهجى متناسق (٤٨) .

٥ - ضعف قدرة الدراسات العليا العربية على تلبية الاحتياجات والمتطلبات الآتية لمجتمعاتها :

فالدراسات العليا والبحث العلمى بالجامعات العربية تمر بأزمة (٤٩) أو تعانى من قصور فى مبناها وفحواها ، فسياساتها وبرامجها ومخرجاتها لا تحقق الأهداف المرجوة منها ، كما لا تتكافأ مع الطموحات التنموية المتزايدة لمجتمعاتها ، وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للحاضر فإن الكارثة تنتظر تلك الدراسات فى المستقبل القريب ، ما لم تعاد النظر

فى كل سياساتها وبرامجها وتنظيماتها [٥٠] ، فكثيراً من الجامعات تقوم ببحوث ودراسات عليا فى مختلف المجالات ولكن أغلبها يمثل بحوثاً لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلات الإنتاج أو التطبيقات فى مجالات الخدمات ، مما يجعلها تقع فى تصنيف الأبحاث غير المندمج ، أى التى لا تمليها احتياجات التنمية ولا تفيد منها [٥١] .

**ثالثاً : ملامح إطار جديد للتعليم فى الدول العربية فى ضوء التحديات المستقبلية :**

إن ما سبق عرضه من تحليل موجز لواقع التعليم فى الدول العربية ومشكلاته ، تشير إلى أن النظام التعليمى العربى غير قادر بوضعه الحالى على تلبية الاحتياجات والمتطلبات الحالية للمجتمعات العربية ، وبالتالى فهو غير مستعد بوجه عام لمواجهة متغيرات وتحديات المستقبل ، وهو ما يتطلب ضرورة التحرك نحو تقديم إطار عام مستقبلى لمواجهة تحديات القرن القادم ، وما سيشهده من ثورات ، يصعب أن يقف النظام التعليمى منعزلاً عنها .

والواقع أن الأمر يتطلب دراسات تخطيطية مفصلة ، وهو ما يخرج عن نطاق هذه الورقة والتى سوف تقتصر على تقديم إطار عام ، ولن نتعرض لجوانب تفصيلية خاصة مع رحابة الوطن العربى وتنوع مناخاته وأوضاعه الاقتصادية ، وتباين نظمه السياسية ، واختلاف المشكلات التعليمية من دولة عربية إلى أخرى ، بل وبين بعض المؤسسات التعليمية داخل المجتمع الواحد .

ولذلك فما نقدمه ليس دراسة فنية تخطيطية ، بقدر ما هى أكاديمية متفتحة على السياقات المجتمعية والحضارية الآنية والمستقبلية ، والأمر يحتاج إلى مزيد من الدراسات والبحوث لتعميق رؤاها واختبار فرضياتها ونتائجها ، سعياً نحو إقامة نظام تعليمى مستقبلى قادر على تحديث المجتمع العربى ، وهو ما يتطلب توافر بيانات ومعلومات دقيقة ومفصلة عن طبيعة ما يحدث فى نظم التعليم العربية .

ومما يجدر الإشارة إليه أنه ينبغى أن نؤكد على ملاحظتين نعتقد فى أهمية الالتفات إليهما قبل التحدث عن ملامح الإطار المقترح .

**أولهما :** أنه مع تسليمنا بأن إصلاح نظام التعليم فى البلاد العربى جزءاً لا يتجزأ من إصلاح البنى الاجتماعية فى جملتها ، وما لم تحدث نهضة اجتماعية وسياسية شاملة

فى الوطن العربى فإن كل محاولة لإصلاح النظام التعليمى تبقى معرضة فى كل لحظة لخطر الانكفاء والتراجع والتقلب ، فإن ذلك لا يعنى أن تقف المؤسسات التعليمية مكتوفة اليدين تنتظر حصول مثل هذا الإصلاح الشامل فى مختلف البلاد العربية ، لأن التفاعل بين الخريجين والمجتمع يشكل أحد العوامل التى تسرع عملية التنمية والنهضة الشاملة .

**ثانيهما :** إن أحد أهم أسباب ومصادر القصور فى القطاع التربوى هو السياسة ، السياسة العالمية أولاً ، ثم المصالح الحزبية والخاصة التى تلقى بثقلها على القرارات المتعلقة بالتربية ، فكثيراً من تلك القرارات هى من صنع بضعة رجال تربط بينهم صلات القربى أو الانتماء للحزب الحاكم ، فتتم الموافقة على المشروعات التربوية عندما تخدم مصالح تلك الجماعة ، وإلا بقيت حبراً على ورق ، وعندما تنتقل السلطة من يد إلى يد تضعف جامعات وتتوقف مشروعات ، ويسرح موظفون وباحثون ومدرسون أو يهمشون (٥٢) ، ولعل ذلك يمثل تحدياً عند الحديث عن التخطيط طويل الأجل .

**وفى ضوء ما سبق يمكن تحديد أهم ملامح هذا الإطار فى النواحى التالية :**

١ - بلورة أسس وتوجهات جديدة للتربية العربية تتفق والتحديات التربوية التى يطرح مجتمع الغد تتمثل هذه الأسس والتوجهات فى أن يتعدى هدف التربية تحصيل المعرفة بل يمتد إلى تنمية القدرة على الوصول إلى مصادرها الأصلية وتوظيفها فى حل المشاكل ، وإكساب الفرد أقصى درجات المرونة وسرعة التفكير وتنمية عادة التفكير الإيجابى ، وإعداد الفرد القادر على التمسك بهويته الحضارية وقيمه ، وفى الوقت نفسه القادر على التواصل مع الغير .

٢ - الإيمان بأن التعليم حقاً يجب أن يكون مكفولاً للجميع ، باعتباره من أقوى المداخل لتحقيق الأمن القومى العربى ، ولعل ذلك يتطلب ضرورة اتخاذ خطوات جادة وعملية على المستوى العربى فى النواحى التالية :

( أ ) تعميم التعليم الإلزامى أو الأساسى بحيث يستوعب كل من يقفون فى فئة العمر المناظر له ، وذلك من خلال توفير الأماكن الدراسية فى المرحلة الابتدائية ، بما يسهم فى زيادة معدلات الالتحاق لتلاميذ المرحلة الابتدائية ، خاصة فى الأقطار العربية

الكثيفة السكان ، والأقطار الأقل نمواً ، وفى المناطق النائية والريفية وفى قطاع المرأة بوجه خاص .

(ب) التطوير الكيفى للتعليم بالمرحلة الابتدائية من خلال تحسين المرافق المدرسية والاهتمام بالأنشطة المدرسية ، وتحسين الأوضاع المالية والمهنية للعاملين بهذه المرحلة ... وغيرها من الأساليب التى يمكن أن تزيد من قدرة المدرسة الابتدائية على الاحتفاظ بتلاميذها أو استبقائهم بها إلى نهاية هذه المرحلة التعليمية ، بما يسهم فى خفض معدلات التسرب بهذه المرحلة ، ولا ينبغى فى هذا المجال تجاهل دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع العربى فى هذا المجال .

(جـ) اتخاذ خطوات جادة وواقعية للقضاء على الأمية بين الكبار ( ١٥ سنة وما فوق ) ، والذين يقع معظمهم فى المناطق الريفية والنائية والأحياء الفقيرة فى المدن ، ويمكن فى هذا المجال الاستعانة بمؤسسات التعليم غير النظامى والمؤسسات التربوية غير المقصودة كالراديو والتليفزيون ، والمؤسسات الدينية فى القيام بدور أساسى فى هذا المجال ، إضافة إلى ضرورة توجيه عناية خاصة لمحو أمية النساء وتعليم الفتيات ، وفى مقدور التنظيمات أو الجمعيات غير الحكومية أن تلعب دوراً مفيداً فى هذا المجال ، ويمكن فى هذا المجال القيام بالأنشطة التالية [٥٣] :

- تشجيع الفتيات على البقاء فى المدرسة حتى نهاية المرحلة الدراسية ، وعلى الاهتمام الجدى فى انخراطهن فى الحياة العامة .
- تعبئة المعلمات والنساء المثقفات لكى تساعدن رفيقاتهن على التحرر من الأمية .
- تعزيز الوعى بالدور الذى تلعبه النساء فى نقل المعارف والقيم ، وفى تطوير الأسر والمجتمعات .
- الاهتمام ببرامج تنمية المرأة الريفية من خلال توفير بعض المجالات لأداء بعض الأعمال والصناعات اليدوية البيئية .
- وضع برنامج يهدف إلى تعزيز مشاركة النساء فى محو الأمية .

( د ) زيادة المخصصات المالية للتعليم من حيث نسبتها إلى الناتج الإجمالى القومى ، ونسبتها إلى الميزانية العامة لكل دولة ، وما يخصص للفرد من التكلفة على تعليمه

سنوياً ، مع العمل على زيادة كفاءة الأنفاق عليه وفاعليته ، ولعل ذلك يتطلب ضرورة إعادة النظر فى تركيبة الهرم التعليمى من خلال الاهتمام بتوفير التعليم بنسب عالية فى المستوى الأول .

٣ - التطوير المستمر للمناهج والمقررات الدراسية بحيث تلاحق تفجر المعرفة وثورة المعلوماتية ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

( أ ) التفريق بين ما هو علم محض ، وما هو تاريخ ، وما هو فلسفة للعلم ، بمعنى أن يتم التركيز على الأفكار الرئيسية والمفاهيم الأساسية للمادة التعليمية دون الحشو والتفاصيل .

(ب) الاهتمام بالدراسات البيئية والتخصصات الجديدة التى يتطلبها سوق العمل الحالى ، ونوعية المهن المطلوبة فى القرن القادم .

(جـ) تطوير طرق واستراتيجيات التدريس بحيث لا تقتصر فقط على الطرق التقليدية ، إنما تمتد لتشمل استخدام استراتيجيات فاعلة كالتعلم الذاتى ، والتعلم بالتمكن ، والتعلم بحل المشكلات والتعلم البرنامجى وطريقة الموديولات والحزم التعليمية وغيرها من الطرق التى تهتم بالفهم وتربط بين النظرية والتطبيق ، وتهتم بالإبداع واستقلالية التفكير وإتاحة فرص التعلم الذاتى .

( د ) أن يقترن التعليم النظرى بالممارسة العملية ، والتأكيد على المهارات التى تمكن من مزاولة الأعمال بنجاح بعد التخرج ، مع الاهتمام بالأنشطة الطلابية .

(هـ) الاهتمام بالتقويم المستمر لكل جوانب العملية التعليمية ، وألا يقتصر الأمر فى تقويم الطالب على قياس قدرات الحفظ فقط ، وإنما يمتد الفهم والتحليل والنقد ، وإلى قياس القدرة على أداء المهارات المطلوبة ، والكشف عن مدى إيمانه بالاتجاهات الجديدة .

٤ - توجيه مزيد من الاهتمام إلى التعليم الفنى والتقنى المهنى بما يسهم فى توفير وإعداد العمال المهرة والفنيين اللازمين لخطط التنمية المجتمعية فى الوطن العربى . وذلك من خلال التوسع فى هذا النوع من التعليم ، مع التركيز على النواحى التطبيقية والعملية، ويمكن فى هذا الاطار أن تتم التوأمة بين مؤسسات التعليم ومواقع الإنتاج

فى المصانع والمؤسسات الإنتاجية على نحو ما هو متبع فى ألمانيا ، مع العمل على تحقيق الموازنة فى التعليم الثانوى والتعليم العالى بين الطلب الفردى والطلب الاجتماعى على مخرجات هذا التعليم ، أو بين تطلعات الأسرة واحتياجات المجتمع للمتخرجين فى هذه المدارس والمؤسسات ، من خلال توعية أفراد المجتمع العربى بأهمية التعليم الثانوى خاصة الفنى والتقنى فى عملية التنمية المجتمعية والتوسع فى إنشاء المعاهد الفنية البولتيكنيكية ، والمعاهد الجامعية التكنولوجية .. وغيرها من المؤسسات التى تتلائم مع متطلبات سوق العمل ، وترتبط ارتباطاً فعالاً بالمجتمع العربى ، كما يتعين على الجامعات العربية أن تشجع بكل الوسائل التخصصات العلمية ، التطبيقية والتقنية مع الإبقاء بالطبع على كليات العلوم الإنسانية ، وذلك بأن نطلع خريجى التعليم الثانوى على الإمكانات المتاحة على الفروع العلمية ، وعلى فائدتها للمجتمع وما تتيحه من فرص العمل والتوظيف .

٥ - الاهتمام بإعداد هيئات التعليم وبرامج تدريبهم : فزيادة الطلب الاجتماعى على التعليم فى الوطن العربى تستلزم زيادة عدد المعلمين وترقية مستوى أدائهم ، وزيادة كفاءتهم المهنية وإعادة تأهيل غير المؤهلين منهم ويعملون فعلاً فى التعليم وهم عدد كبير ، وهذا يقتضى مراجعة جذرية ودائمة لمناهج إعداد المعلم فى الكليات والمعاهد لتلائم التطور الحادث فى مجالات المعرفة التربوية والممارسات التعليمية .

وبالنسبة لعضو هيئة التدريس بالجامعات العربية فمن الضرورى الاهتمام بالنمو المهنى والعلمى وهو ما يتطلب ضرورة اتباع الآتى :

( أ ) تيسير فرص اشتراك عضو هيئة التدريس فى المؤتمرات والندوات العالمية والمحلية ذات الصلة بتخصصه الأكاديمى .

(ب) العمل على توفير الدوريات العلمية والمراجع الأساسية والكتب الحديثة بالمكتبات الجامعية ، بما يمكن من الاطلاع على المعارف الجديدة فى مجال تخصصه .

(جـ) التوسع فى نظام تبادل الخبرات العلمية مع الجامعات العربية والأجنبية .

( د ) تنظيم دورات تدريبية أو ورش عمل لشباب أعضاء هيئة التدريس لتدريبهم على الجديد فى مجال البحث العلمى ومهاراته ، والتدريس الجامعى ، ولاتقان اللغات الأجنبية ... وغيرها من المعارف الجديدة

(هـ) البحث عن صيغ جديدة لتقويم أداء عضو هيئة التدريس ، تسهم فى تقويم أداء مهامه العلمية والتربوية ، وتسهم فى تحقيق مزيد من النمو العلمى والمهنى لعضو هيئة التدريس .

٦ - العمل فى التوسع فى تقديم خدمات التعليم الجامعى والتعليم المستمر ، من خلال أنماط وبدائل ليست حكراً على الإطار المؤسسى التقليدى للجامعة أو الكلية ، والتى تجعل التعليم العالى مفتوحاً لفئات جديدة من الطلبة ، وتتبع أساليب مرنة فى القبول، وتعتمد على التقدم فى وسائل الاتصال لتقديم هذه الخدمات للطلاب أصحاب الظروف الخاصة ، والذين يزاولون مهنة ما ، وليس لديهم الوقت أو المكان لمواصلة تعليمهم فى المؤسسات الجامعية التقليدة ، والمساهمة فى إعادة تأهيل وتدريب خريجى النظام التعليمى أو الكوادر العاملة فى سوق العمل ورفع كفايتهم المهنية والعلمية ، ويشكل التعليم المفتوح والتعليم عن بعد أهم وأبرز هذه الصيغ وتلك الأنماط .

٧ - العمل على تطوير الدراسات العليا العربية بشكل يساعد على تلبية احتياجات المجتمع العربى الآنية والمستقبلية وذلك خلال الإجراءات التالية [٥٤] :

( أ ) مراجعة أهداف الدراسات العليا مراجعة جذرية على النحو الذى يجعلها قادرة على مواجهة تحديات القرن القادم وضغوطه .

(ب) تطوير برامج الدراسات العليا بما يتناسب مع طبيعة هذه الدراسات فى القرن القادم ، كأن يتم استحداث برامج جديدة لدرجات علمية عليا يشترك فى منحها أكثر من قسم داخل الجامعة الواحدة أو بين عدة جامعات .

(جـ) تجديد البرامج الحالية للدراسات العلمية العليا بحيث تؤسس على استحداث تخصصات حديثة ومداخل أكثر فاعلية لتطوير حلقات البحث العلمى وزيادة كفاءته.

( د ) تدعيم الإمكانات والتسهيلات البحثية ( معملية ومعلوماتية وأبنية ) بالتعاون مع الأقطار العربية ، ومع المؤسسات والهيئات الدولية على أن يتم إعادة توزيع الإمكانات والتجهيزات المتاحة بشكل يسمح بأقصى استفادة ممكنة لها .

(هـ) ضرورة التدقيق فى اختيار طلاب الدراسات العليا ، واستخدام اختبارات ومقاييس يمكن بها التعرف على مقدرة الطالب على البحث العلمى والدراسة المستقلة .

( و) إنشاء مركز قومى لاقتصاديات التعليم العالى والدراسات العليا ، مع فتح الباب أمام المؤسسات الخدمية والإنتاجية للإسهام فى الدراسات العليا ، وبما يضمن موارد ثابتة لتمويله ، مع تحريك حماسة الجهود والمبادرات الشعبية للمشاركة فى هذا التمويل .

( ز ) دراسة فكرة إنشاء كليات مستقلة للدراسات العليا على مستوى كل جامعة كبيرة ، أو على مستوى القطر ، مع التفكير العاجل فى إنشاء عدد من مراكز ومؤسسات التميز الرفيع كتلك الموجودة فى الدول المتقدمة .

obeikandl.com

## المراجع والهوامش


١ - السيد سلامة الخميسى : التربية وتحديق الإنسان العربى - سلسلة قضايا تربوية رقم (٢) عالم الكتب - القاهرة - ١٩٨٨ ص ١٢ .

٢ - محمد فتحى : تعليم اليوم هو قضية القرن ٢١ ، هل المشكلة نقص موارد تطويره ؟ - مجلة الهلال - مؤسسة دار الهلال بالقاهرة - مارس ١٩٩٦ ص ١٦٦ .

٣ - عبد الله عبد العزيز الجلال : تربية اليسر وتخلف التنمية ، مدخل إلى دراسة النظام التربوى فى أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط - عالم المعرفة ... العدد (٩١) - المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأداب - الكويت ١٩٨٥ ص ١٥ .

٤ - حامد عمار : فى اقتصاديات التعليم - المركز العربى للبحث والنشر - القاهرة ١٩٨٤ ص ١٨ .

٥ - سمير نعيم أحمد : التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية فى كتاب : الدراسة العلمية للسلوك الإجرامى ، مقالات فى المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعى - مكتبة سعيد رأفت - القاهرة ١٩٦٩ ص ٢-٣ .

٦ - السيد سلامة الخميسى : مرجع سابق ص ١٧ .

٧ - محمد نبيل نوفل ، ناتر سارة : من الثورة التعليمية إلى الثورة على التعليم ، الأسس النظرية والمنهجية لمشروع مستقبل التعليم فى الوطن العربى - المنابر - السنة الثانية - العدد الحادى عشر - نوفمبر ١٩٨٧ ص ٣١ .

٨ - المرجع السابق ص ٣١ .

٩ - أحمد فتحى سرور : استراتيجية تطوير التعليم فى مصر - وزارة التربية والتعليم - القاهرة ١٩٨٧ ص ٧ .

١٠ - سعيد إسماعيل على : التعليم وتحديات المستقبل - مجلة الهلال - مؤسسة دار الهلال بالقاهرة - يناير ١٩٨٥ ص ٤٥ .

١١ - جمال على الدهشان : الجديد فى تطوير التعليم الجامعى - بحوث مؤتمر التعليم العالى فى مصر وتحديات القرن ٢١ - جامعة المنوفية ١٩٩٦ ص ١٨٧ .

١٢ - ضياء الدين زاهر : الدراسات العليا العربية ، الواقع وسيناريوهات المستقبل - مستقبل التربية العربية - المجلد الأول - العدد الأول - مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالقاهرة - يناير ١٩٩٥ ص ١٤ .

١٣ - حازم الببلاوى : على أبواب عصر جديد - دار الشروق ( مشروع مكتبة الأسرة ) - القاهرة ١٩٩٧ ص ١١ .

١٤ - عبد الفتاح أحمد جلال : تجديد العملية التعليمية فى جامعة المستقبل - مجلة العلوم التربوية المجلد الأول - العدد الأول - معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة - يوليو ١٩٩٣ ص ٢٦ .

١٥ - محمد فوزى عبد المقصود : جامعة المستقبل فى مصر « تصور مقترح » - دراسات تربوية المجلد الثامن - الجزء ٤٩ - سلسلة أبحاث تصدرها رابطة التربية الحديثة - القاهرة ١٩٩٣ ص ٤٩ .

١٦ - المزيد من التفاصيل عن هذه الثورة وعلاقتها بالتعليم انظر :

- UNESCO : Education and Informatics:The state of the Art and Bevond, Paris,1994.

١٧ - ضياء الدين زاهر : مرجع سابق ص ١٤ .

١٨ - حازم الببلاوى : مرجع سابق ص ١٥ .

١٩ - لمزيد من التفصيل حول هذا الاتجاه يمكن الرجوع إلى :

- Joseph J.nockelman (ed):Interdisciplinary and Higher Education, The pennsylvania state University Press,1979.

٢٠ - ضياء الدين زاهر : التخطيط الشبكى للبرامج والمشروعات التعليمية - دار سعاد الصباح ومركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية - القاهرة ١٩٩٢ ص ٨ .

٢١ - عبد الفتاح أحمد جلال : مرجع سابق ص ٢١ .

٢٢ - نبيل على : العرب وعصر المعلومات - عالم المعرفة - العدد (١٨٤) المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب - الكويت ١٩٩٤ ص ٣٩٢ .

٢٣ - ضياء الدين زاهر: الدراسات العليا العربية ، الواقع وسيناريوهات المستقبل : مرجع سابق ص١٥ .

٢٤ - جمال على الدهشان : مرجع سابق ث ١٨٩-١٩٠ .

٢٥ - حازم الببلاوى : مرجع سابق ص ١٦ .

٢٦ - محمود عباس عابدين : مسيرة علم اقتصاديات التعليم ، علامات على الطريق ، وإطلاله على المستقبل ، فى الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس - المجلد السادس عشر ( تحرير سعيد إسماعيل على ) دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٩٠ ص ١٦ .

٢٧ - عبد الغنى عبود : الأيدولوجيا والتربية ، مدخل لدراسة التربية المقارنة - الطبعة الثالثة - دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٨٠ ص ٤٢٢ .



obeikandl.com

٢٨ - حامد عمار : تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى - فى كتاب فى بناء الإنسان العربى - مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار سعاد الصباح - القاهرة ١٩٩٢ ص ٨٥ .

٢٩ - حامد عمار : التنمية البشرية فى الوطن العربى ، المفاهيم ، المؤشرات ، الأوضاع - سينا للنشر - القاهرة ١٩٩٢ ص ١٥٠-١٥١ .

٣٠ - أحمد المهدى عبد الحليم : التحديات التربوية للأمة العربية ، مستقبل التربية العربية - المجلد الأول - العدد الثالث - مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية - القاهرة - يوليو ١٩٩٥ ص ١٣ .

٣١ - حامد عمار : التنمية البشرية فى الوطن العربى ، مرجع سابق ص ١٥٢ .

- معدل الالتحاق الإجمالى : هو عدد الملتحقين من التلاميذ فى المدرسة الابتدائية سواء كانوا أقل أو أكثر من أعمارهم فى الفئة العمرية المناظرة لهذه المرحلة التعليمية ، كنسبة مئوية من السكان الذين هم فى فئة العمر المناظر من ٦-١١ سنة ، ويلاحظ أن هذا المعدل قد يصل إلى ١٠٠٪ أو يتجاوزها ، ولا يستنتج من ذلك أن جميع أطفال الفئة العمرية قد تم استيعابهم كاملاً فى المدارس، وإنما يعنى أن هذا المعدل يدخل فى حسابه أطفالاً أصغر أو أكبر من الفئة العمرية ، إما بسبب تقدم سنهم أو تأخرها بسبب الرسوب والإعادة .

- معدل الالتحاق الصافى : هو عدد الملتحقين من التلاميذ فى المدرسة الابتدائية ممن هم فى فئة السن من ٦-١١ فقط كنسبة مئوية من السكان الذين هم فى فئة العمر المناظرة من ٦-١١ فقط وهو فى الغالب معدل أقل من معدل الالتحاق الإجمالى .

- معدل التسرب من الدراسة : وهو عدد التلاميذ الذين يتركون المدرسة ولا يعودون إليها كنسبة مئوية من مجموع الملتحقين .

٣٢ - المرجع السابق ص ١٥٥ .

٣٣ - مكتب اليونسكو الإقليمى فى البلاد العربية : التطور الكمى للتعليم الابتدائى ومحو الأمية فى المنطقة العربية ( تحليل إحصائى ) - مجلة التربية الجديدة - العدد (٤٥) - عدد خاص - السنة (١٥) - بيروت - سبتمبر/ديسمبر ١٩٨٨ ، جدول رقم ٥ ، ٦ .

٣٤ - حامد عمار : التنمية البشرية فى الوطن العربى - مرجع سابق ص ١٥٥ .

٣٥ - المرجع السابق : ص ١٤٩ .

٣٦ - تأمين حاجات التعلم الأساسية : رؤية للتسعينات ، وثيقة عن الخلفيات ، المؤتمر العالمى حول التربية للجميع ، باريس ، نوفمبر ١٩٩٠ ص ٩٠ نقلاً عن مجلة مستقبليات ، المجلد العشرون - العدد ٤ - مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة ١٩٩٠ ص ٤٨٠ .

٣٧ - بهانى الناصر : الأمية فى الدول العربية حاضرها وآفاقها المستقبلية - مستقبليات - المجلد العشرون - العدد ٤ - مرجع سابق ص ٥٦٨ .

● لمزيد من التفاصيل عن حجم الأمية فى الدول العربية ، والجهود المبذولة فى مجال محو الأمية يمكن الرجوع إلى بحث نهانى الناصر فى المرجع السابق .

- تزايد العدد المطلق للأميين من ٤٩ مليوناً فى عام ١٩٧٥ إلى ٦٣,٧ مليوناً فى عام ١٩٩٠ وان كانت النسبة العامة للأمية قد انخفضت من ٧٦٪ إلى حوالى ٥١٪ .

٣٨ - أحمد المهدى عبد الحليم : مرجع سابق ص ١٣ .

٣٩ - المرجع السابق : ص ١٣ .

٤٠ - حامد عمار : التنمية البشرية فى الوطن العربى - مرجع سابق ص ١٥٨ .

٤١ - أحمد المهدى عبد الحليم : مرجع سابق ص ١٣ .

٤٢ - حامد عمار : تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى ، مرجع سابق ص ٨٧ .

٤٣ - حامد عمار : الإنسان العربى محوراً للتنمية الاجتماعية : فى كتاب : فى بناء الإنسان العربى : مرجع سابق ص ٦٠ .

٤٤ - تقرير البنك الدولى ١٩٩٠ - جدول رقم ٢٩ - نقلاً عن حامد عمار - مرجع سابق ص ١٥٩ .

● تم التوصل إلى هذه النسب اعتماداً على المصادر التالية :

Human development report,1990 table. 9.

- حامد عمار : مرجع سابق ص ١٦١ .

- عبد الفتاح أحمد جلال : جودة مؤسسات التعليم العالى وفعالياتها ، استراتيجيات تحقيق الكفاية والقويم المستمر - مجلة العلوم التربوية - المجلد الأول - العدد الأول - معهد الدراسات التربوية - جامعة القاهرة - يوليو ١٩٩٣ ص ١٧٤ .

- إسماعيل صبرى عبد الله : تمويل التعليم العالى ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التعليم العالى فى مصر وتحديات القرن ٢١ - جامعة المنوفية - مايو ١٩٩٦ص ١٦ .

- حسان محمد حسان : تمويل التعليم العالى فى مصر - ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التعليم العالى فى مصر وتحديات القرن٢١ - جامعة المنوفية - مايو ١٩٩٦ ص٤ .



obeikandl.com

٤٥ - راجى أبو شقرا : مشكلات التعليم العالى فى الدول العربية - مستقبليات - المجلد ٢١ - العدد ٣ - مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة ١٩٩١ ص ٤٥٠ .

٤٦ - عبد الله بطانه : جدوى تطوير نظم التعليم العالى عن بعد فى المنطقة العربية ، المبررات والمقترحات - وقائع ندوة التعليم العالى عن بعد - مكتب التربية العربى لدول الخليج - البحرين ٢-١٩٨٦/١١/٦ ص ١١٠ .

٤٧ - راجى أبو شقرا : مرجع سابق - ص ٤٤٧-٤٤٩ .

٤٨ - المرجع السابق ، ص ٤٥٠-٤٥١ .

٤٩ - لمزيد من التفاصيل عن أهم جوانب هذه الأزمة يمكن الرجوع إلى :

- ضياء الدين زاهر : الدراسات العليا العربية ، الواقع وسيناريوهات للمستقبل - مرجع سابق .

٥٠ - المرجع السابق : ص ١٦ .

٥١ - حامد عمار : تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى - مرجع سابق - ص ٨٨ .

٥٢ - راجى أبو شقرا : مرجع سابق - ص ٤٥٣-٤٥٧ .

٥٣ - بهانى الناصر : مرجع سابق - ص ٥٦٣ .

٥٤ - ضياء الدين زاهر : الدراسات العليا العربية ، الواقع وسيناريوهات للمستقبل - مرجع سابق .



obeikandl.com